

التطورات المعيشية والاقتصادية في سورية

تموز/ يوليو
2022



مركز حرمون
للابحاث المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

مؤسسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث حول الموضوعات السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، وتنمية الوعي الديمقراطي وقيم المواطنة المتساوية وحقوق الإنسان. وهو إحدى مؤسسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة.

مرصد حرمون:

يرصد «مرصد حرمون» أهمّ التغيرات في واقع الصراع في سورية، من جوانبه السياسية والعسكرية والاقتصادية والمعيشية والاجتماعية، في مختلف الأطراف والمناطق، بغية خلق معرفة مواكبة تساعد الباحثين وتمدّ صانعي القرار بصورة عن أهمّ التطورات، ويستقي المرصد معلوماته من مصدر رئيسي هو راصدو مركز حرمون الميدانيون، ومن مصدر ثانوي هو المصادر المفتوحة الموثوقة المتاحة للجمهور.

التطورات المعيشية والاقتصادية في سورية شهر تموز / يوليو 2022

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

المحتويات

خلاصة أولية لأبرز التطورات الاقتصادية والمعيشية خلال شهر تموز / يوليو 2022	3
رصد أوضاع اقتصاد النظام:	4
1. النشاط الاقتصادي لإيران وروسيا وحلفاء النظام في سورية	6
2. التهجير والنزوح واللجوء	7
3. مؤشر الأوضاع المعيشية سورية بمختلف مناطق السيطرة	8
4. الأوضاع المعيشية في مناطق سيطرة النظام	12
5. الأوضاع المعيشية في مناطق سيطرة المعارضة شمال سورية	16
6. الأوضاع المعيشية في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية (قسد)	19
ملحق السلع والخدمات المدرجة المشمولة بالمؤشر	22

خلاصة أولية لأبرز التطورات الاقتصادية والمعيشية خلال شهر تموز/ يوليو 2022

ما تزال محاولات حكومة النظام السوري لإشاعة أجواء تفاؤلية، حول الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، تأتي بأثر عكسي يتجلى خيبة أمل للسوريين في مناطق نفوذه، نتيجة تآكل قدرتهم على تأمين متطلبات معيشتهم، والتردي المطرد لمستوى الخدمات الأساسية، وارتفاعات الأسعار المتتالية، ورفع الدعم الحكومي عن شرائح جديدة من المجتمع، وعجز النظام عن حلّ أي من الأزمات التي يعيشها الاقتصاد السوري، وقد ظهر ذلك على نحو واضح خلال شهر تموز/ يوليو.

ولا يختلف الواقع المتردي، معيشياً واقتصادياً، في مناطق سيطرة النظام السوري عنه في مناطق سيطرة ميليشيا «قوات سوريا الديمقراطية/ قسد»، ومناطق سيطرة المعارضة السورية، وتلك الخاضعة لسيطرة فصائل هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً)، حيث تعيش هذه المناطق واقعاً متردياً، على الصعيد المعيشي، نتيجة ضعف اقتصادها وسوء إدارتها وتحكم قوى الأمر الواقع في مؤسساتها الإدارية والخدمية، وانخفاض مستوى الدعم الإغاثي الأممي للمقيمين فيها، من سكان محليين ونازحين.

ولم يسجل خلال شهر تموز/ يوليو أي تدفق للاستثمارات الأجنبية، ولم يطرأ أي تغيير على صعيد العقوبات الدولية، الأميركية تحديداً، على النظام السوري، وهو ما يفسّر عدم حصول أي تطور جديد في مجال مشاريع إعادة الإعمار، والتعافي المبكر، ولم يُخفّف وصول ناقلات نفط إيرانية عدة، إلى النظام السوري، من أزمة الوقود والمحروقات، وأزمة شح الكهرباء، وهي الأزمات التي تسببت في أزمات إضافية على صعيد عمل المنشآت الاقتصادية وحركة النقل الداخلي والخارجي.

على الصعيد المالي، واصل سعر صرف الدولار ارتفاعه التدريجي، حيث سجل 4020 ليرة، مطلع تموز، وارتفع إلى 4155 ليرة سورية في نهاية تموز، وسط أنباء عن احتمالات قوية لانخفاض متسارع في قيمة الليرة السورية، في الوقت الذي بدأت فيه حكومة النظام مناقشة موازنة العام القادم 2023، وتراجعت مساهمة حلفاء النظام السوري، روسيا وإيران، بدعمه اقتصادياً، بعد أن سيطرت شركات البلدين على معظم المؤسسات الاقتصادية الراححة في سورية، ولم يعد في البلاد ما يشجّعهما على ضخ مزيد من الاستثمار والإنفاق في المجالات غير العسكرية والأمنية، وهو ما يفسّر اقتراب الاقتصارات الاجتماعية، بين مسؤولي النظام السوري ومسؤولي حلفائه، على نقاشات حول التعاون والاستثمارات، من دون أن تكون هناك أي خطوة ملموسة تُسهم في حل الأزمات التي يعيشها السوريون.

ونستعرض في ما يلي من التقرير أبرز التطورات الاقتصادية والمعيشية في سورية، خلال شهر تموز/ يوليو 2022.

التقرير

رصد أوضاع اقتصاد النظام:

شهد شهر تموز/ يوليو مزيداً من الوعود الحكومية بتحسين الواقع المتردي اقتصادياً ومعيشياً، بالتزامن مع استمرار الأزمات المختلفة، والتآكل المستمر في القوة الشرائية لليرة السورية، وتراجع قدرة المواطنين على الاستهلاك، نتيجة انخفاض قيمة الدخل، وتوقف قطاعات إنتاجية عديدة عن العمل، وارتفاع سعر الصرف، فقد تواصلت أزمة المحروقات والكهرباء وتسببت في توقف بعض المؤسسات الحكومية والخاصة عن العمل، بسبب عدم توفر المازوت والفيول، ومنها معامل الزيوت وصهر الحديد، ومعمل الأدوات الصحية والبورسلان. وعلى صعيد القطاع الخاص، توقفت معامل عدة في منطقة العرقوب الصناعية في حلب، وخاصة معامل النسيج فيها، نتيجة نقص حاد في مادة المازوت، وساعات التقنين الطويلة للكهرباء.

وقد كشف عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق، نور الدين سمحا، في 7 تموز/ يوليو، عن توقف عدد من مصانع للألبسة عن العمل، خلال الشهرين الماضيين، بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، الذي سببه الانقطاع المتواصل للكهرباء، فضلاً عن فقدان مادة المازوت منذ أشهر، وهي المشكلة الأهم، لأن المادة غير متوفرة حتى في السوق السوداء، ما أدى إلى ارتفاع أسعارها⁽¹⁾.

وشهد الطلب على الحديد والإسمنت تراجعاً حاداً، عقب رفع أسعارهما قبل شهرين، وبسبب جمود سوق العقارات، في حين جدد مسؤولو النظام، خلال المؤتمر الرابع لتكنولوجيا صناعة الإسمنت في 26 تموز، تصريحاتهم حول ضرورة رفع أسعار الإسمنت والحديد، بهدف تحقيق الربحية للشركات المنتجة، ما تسبب في حالة عدم يقين في قطاع المقاولات، وتوقف العديد من المشاريع المتعثرة أصلاً.

وتعرضت الليرة السورية، في شهر تموز، لمزيد من الانخفاض في سعر الصرف، إذ تجاوزت حاجز 4000 ليرة، ووصلت في بعض أيام الشهر إلى 4300 للدولار الواحد في بعض المناطق، وسط توقعات بمزيد من الانخفاض.

وفي إطار السعي لتلافي السداد المباشر للسندات المستحقة، والاستحواذ على مزيد من الأموال بطرح سندات جديدة، أصدرت وزارة المالية في حكومة النظام، في 19 تموز، قراراً يسمح بتمويل سندات الخزينة في سوق دمشق للأوراق المالية، وكانت المالية السورية قد طرحت في السنوات الماضية مرات عدة سندات خزينة للبيع في معرض تمويلها بالعجز، وينطوي القرار في مضمونه على فرض بيع السندات لأشخاص محددين مقرّبين من النظام.

وعلى صعيد تخبط سياسيات حكومة النظام المالية، قال مدير الإيرادات العامة في وزارة المالية بحكومة النظام السوري، في 25 تموز/ يوليو، إن المصارف لا تزال تمثل 90% من المكتتبين على سندات الخزينة، وسط توقعات بزيادة حصة الأفراد من الاكتتابات في المزايدات المقبلة. وكانت الوزارة قد أعلنت عن تنظيمها

(1) <https://www.syria.tv/174065>

4 مزادات للاكتتاب على سندات الخزينة للعام 2022، بهدف تمويل «الإنفاق الاستثماري» للقطاع العام، وكان رئيس «هيئة الأوراق والأسواق المالية»، عابد فضيلة، قد صرح لوكالة (سبوتنيك) الروسية، بتاريخ 26 كانون الثاني/يناير 2022، بأنه «لا أحد يعلم على ماذا تمّ إنفاق الـ 130 ملياراً التي اقترضتها حكومة النظام عبر هذه الآلية منذ سنتين» (في عام 2020)⁽²⁾.

وفي ما يتعلق بالعقوبات المفروضة على النظام السوري، تواصل التخبّط في عمل الجهات الغربية على هذا الصعيد، ففي حين شطب الاتحاد الأوروبي شركة «أجنحة الشام للطيران»، المملوكة لرجال أعمال مقربين من النظام السوري، من قائمة عقوباته، في 17 تموز، وذلك بعد نحو عام من فرض عقوبات عليها من جراء أزمة اللاجئين على الحدود البيلاروسية البولندية، أعلن الاتحاد الأوروبي، في 21 تموز، فرض عقوبات على عشرة سوريين وشركتين أمنيتين خاصتين، لضلوعهم في تجنيد مرتزقة سوريين وفلسطينيين وإرسالهم إلى القتال لحساب روسيا في أوكرانيا، وشملت العقوبات عشرة أسماء، بعضهم يرتبط بميليشيات داعمة للنظام السوري، كميليشيا «سند»، وميليشيا «الصيد»، ومن الأسماء: نابل العبد الله، سيمون الوكيل، أحمد الخليل، ميخائيل جرجس، يسار ابراهيم، وغسان بلال (مدير مكتب ماهر الأسد)، كما شملت العقوبات مدير شركة أجنحة الشام للطيران عصام شموط.

وعلى صعيد حركة الأسواق، خلال شهر تموز، بلغ الحد الأدنى لإنفاق السوريين في مناطق سيطرة النظام، خلال عيد الأضحى الذي صادف أول أيامه في 9 تموز، أكثر من تريليوني ليرة، في ظل حالة التضخم الهائلة في الأسعار، مقابل تدني معظم الأجور والمعاشات إلى حد غير منطقي، وبحسب صحيفة (الوطن) المقربة من النظام، فقد اقتصر معظم الأسر في إنفاقها على الحدود الدنيا، واقترب متوسط الإنفاق لكل أسرة من 500 ألف ليرة⁽³⁾.

وتأثرت محاصيل الموسم الزراعي سلباً في مناطق سيطرة النظام السوري تأثراً كبيراً، من جراء الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، وارتفاع أسعار المحروقات، والظروف المناخية، وقال المدير العام للمؤسسة السورية للحبوب، في 21 تموز، إن الكميات التي تسلمتها المؤسسة، لا تكفي حاجة السوق المحلية إلا ثلاثة أشهر فقط. وسجلت محافظة حلب المركز الأول بنسبة القمح المُسلم، بكمية 167 ألف طن، تلتها محافظة حماة بـ 131 ألف طن، وحمص بـ 46 ألف طن، ودير الزور بـ 35 ألف طن.

وما زال السوريون يعتمدون بنسبة كبيرة في تأمين متطلبات معيشتهم على الحوالات المالية التي تصل إليهم من أقاربهم في الخارج، حيث قالت صحيفة (الوطن) المقربة من النظام، في 5 تموز/ يوليو، إن نحو نصف السوريين يعتمدون على الحوالات، «وبفرض أن متوسط حوالات السوريين -بمختلف أنواعها- تصل إلى 300 مليون دولار شهرياً، بمتوسط 100 دولار للحوالة الواحدة، فإن نحو 3 ملايين حوالة يتسلمها أرباب الأسر»⁽⁴⁾.

(2) <https://www.enabbaladi.net/archives/592935>

(3) <https://www.syria.tv/175043>

(4) <https://www.syria.tv/173703>

1. النشاط الاقتصادي لإيران وروسيا وحلفاء النظام في سورية

لشهر الثالث على التوالي، لم يسجل أي نشاط لحلفاء النظام السوري يُسهم فعلياً في حلّ الأزمات التي يعيشها الاقتصاد السوري، واقتصرت زيارات وفود حلفاء النظام ولقاءاتهم واجتماعاتهم على تصريحات إعلامية، من دون أي تدفق جديد للاستثمارات. وسجل في شهر تموز عدد من الأنشطة لحلفاء النظام السوري، أبرزها توقيع مجلس مدينة اللاذقية، في 6 تموز / يوليو، عقداً مع شركة (سينارا إنت) الروسية، لاستثمار موقع «جول جمال» السياحي، بهدف إنشاء مجمّع سياحي من درجة 4 نجوم، يتضمّن أكثر من 300 غرفة فندقية، بموجب عقد استثمار مدته 45 عاماً، ومدة تنفيذ العقد 6 سنوات⁽⁵⁾.

وعلى جانب العلاقات مع إيران، قال معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة في حكومة النظام السوري، إنه يتم حالياً استكمال إجراء التعاقد مع الجانب الإيراني، لاستيراد 500 باص للنقل الداخلي، سيتم تمويلها من ضمن "الخط الائتماني الإيراني"⁽⁶⁾.

وأفادت وسائل إعلام مقربة من النظام، في 28 تموز/ يوليو، أن العديد من الجمعيات والمؤسسات الإيرانية علّقت نشاطاتها ومشاريعها في منطقة السيدة زينب في العاصمة دمشق، وعلى رأسها مؤسسة «جهاد البناء»، التي أوقفت جميع نشاطاتها ومشاريعها في المنطقة بشكل نهائي، لأسباب غير مُعلنة، بالرغم من أن نسبة الإنجاز في بعض المشاريع المعلّقة وصلت إلى نحو 40%⁽⁷⁾.

وفي 13 تموز، عقدت في طهران مباحثات سورية إيرانية في مجالات تبادل الخبرات بين الوحدات الإدارية وفي مجال تدوير النفايات وإدارة الكوارث والإطفاء، كما عقدت في 29 تموز مباحثات إيرانية سورية في مجال النفط والفوسفات، بين وزير النفط بسام طعمة، والقائم بالأعمال الإيراني في دمشق.

أما الصين، فبعد تقديمها 100 باص لحكومة النظام، في الشهر الماضي، فقد وقعت في 21 تموز اتفاقاً مع وزارة الاتصالات، لتوريد تجهيزات خاصة بالبرمجيات والاتصالات بقيمة 30 مليون دولار (بصيغة مساعدات)، على أن يتبع الاتفاق وصول دفعة جديدة من المساعدات الصينية الغذائية التي تشمل القمح والأرز⁽⁸⁾.

وفي تطور جديد في علاقة النظام السوري مع الجزائر، أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في حكومة النظام السوري، في 17 تموز/ يوليو، قراراً يقضي بتشكيل "مجلس الأعمال السوري-الجزائري"، لتفعيل دور القطاع الخاص في تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين، في المجالات التجارية والصناعية والزراعية والسياحية.

من جانب آخر، عُقدت مباحثات اقتصادية بين غرفة التجارة في دمشق ووفد من دولة الباراغوي، في 19 تموز، ولم تُسفر المباحثات عن أي خطوة اقتصادية فعلية.

(5) <https://www.syria.tv/173919>

(6) <https://www.enabbaladi.net/archives/587791>

(7) <https://www.syria.tv/176565>

(8) <https://www.enabbaladi.net/archives/592142>

2. التهجير والنزوح واللجوء

ما تزال أزمة اللجوء والنزوح السوري تشكل أكثر الملفات تعقيداً في القضية السورية، حيث تراجع الدعم الإغاثي الأممي والدولي للنازحين في الشمال السوري، في شهر تموز/ يوليو، وواصلت قوات النظام السوري حصارها لمخيم الركبان على الحدود الأردنية، في حين تواصل الضغط على اللاجئين السوريين، في تركيا ولبنان خاصة، وفي الأردن أيضاً.

في تركيا التي يعاني اللاجئون السوريون فيها ضغطاً إعلامياً وقانونياً، من جراء التجاذب السياسي بين الحكومة والمعارضة، واستثمار ملف اللجوء السوري في السباق الانتخابي المقبل، رفعت إدارة الهجرة التركية، في الأول من تموز، عدد الأحياء المغلقة أمام الأجانب لتثبيت عناوينهم فيها، ليلبلغ 1169 حيّاً، بهدف التحكم في مناطق الاكتظاظ والتركيبة السكانية في مختلف الولايات التركية، وتسبب ذلك في مشكلات قانونية للاجئين السوريين تتعلق بتسجيل الحماية المؤقتة، أو تسجيل الحماية الدولية، أو تصريح الإقامة.

وإضافة إلى ذلك، تفاقمت معاناة السوريين في تركيا، على الصعيد المعيشي، نتيجة ارتفاع مستوى الأسعار وإيجارات المنازل وانخفاض الدخل الشهري وتدني أجور العمال منهم، وقلّة فرص العمل، نتيجة تطورات الأزمة الاقتصادية في تركيا وانخفاض قيمة الليرة التركية.

أما في لبنان، فقد أعلن الرئيس اللبناني ميشال عون، في 13 تموز/ يوليو، رفض بلاده دمج اللاجئين السوريين في أماكن وجودهم، بالتزامن مع مطالبات رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، بإعادة اللاجئين إلى سورية من دون انتظار الحل السياسي. وطالب وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، عصام شرف الدين، في 9 تموز/ يوليو، بترحيل اللاجئين السياسيين السوريين إلى بلد ثالث، وكانت المديرية العامة للأمن العام اللبناني قد عدّلت، في 14 تموز/ يوليو، شروط السماح بالدخول إلى لبنان، عبر جميع المراكز الحدودية البرية مع سورية، ليقصر ذلك على 6 حالات، لا تنطبق على اللاجئين السوريين.

وبدورها، أعلنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في 29 تموز، إيقاف منحها المساعدات النقدية لتسجيل اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى لبنان، اعتباراً من 1 من آب/ أغسطس المقبل.

وفي الأردن، اشتكى رئيس مجلس الأعيان الأردني، فيصل الفايز، في الأول من تموز، من أن بلاده «تواجه تحديات اقتصادية وأمنية، بسبب استقبالها لمئات آلاف اللاجئين السوريين».

وفي شؤون النازحين، وقعت أعمال تخريب لمقرّ منظمتي «NRC» و«Blue Mond»، على يد أطفال عائلات تنظيم (داعش) في مخيم «الهول»، شرق مدينة الحسكة، ما تسبب في توقف تقديم خدمات المنظمتين للنازحين في المخيم.

وفي مخيم الركبان على الحدود السورية الأردنية، تواصلت معاناة النازحين، ومعظمهم من قرى وبلدات شرق حمص وريف دمشق، وذلك من جراء نقص المياه وسوء الأحوال الخدمية، وعدم وصول المساعدات الأممية للمخيم، بسبب حصار قوات النظام السوري، ومنع السلطات الأردنية قوافل الإغاثة الأممية من

عبور الحدود إلى المخيم، ويفتقر نازحو المخيم (عدددهم نحو 7500 شخص) إلى جميع متطلبات الحياة الأساسية، ما استدعى نداءات وحملات دعم أطلقها ناشطون ومنظمات حقوقية وإنسانية، لوقف معاناة آلاف النازحين في المخيم.

3. مؤشر الأوضاع المعيشية سورية بمختلف مناطق السيطرة

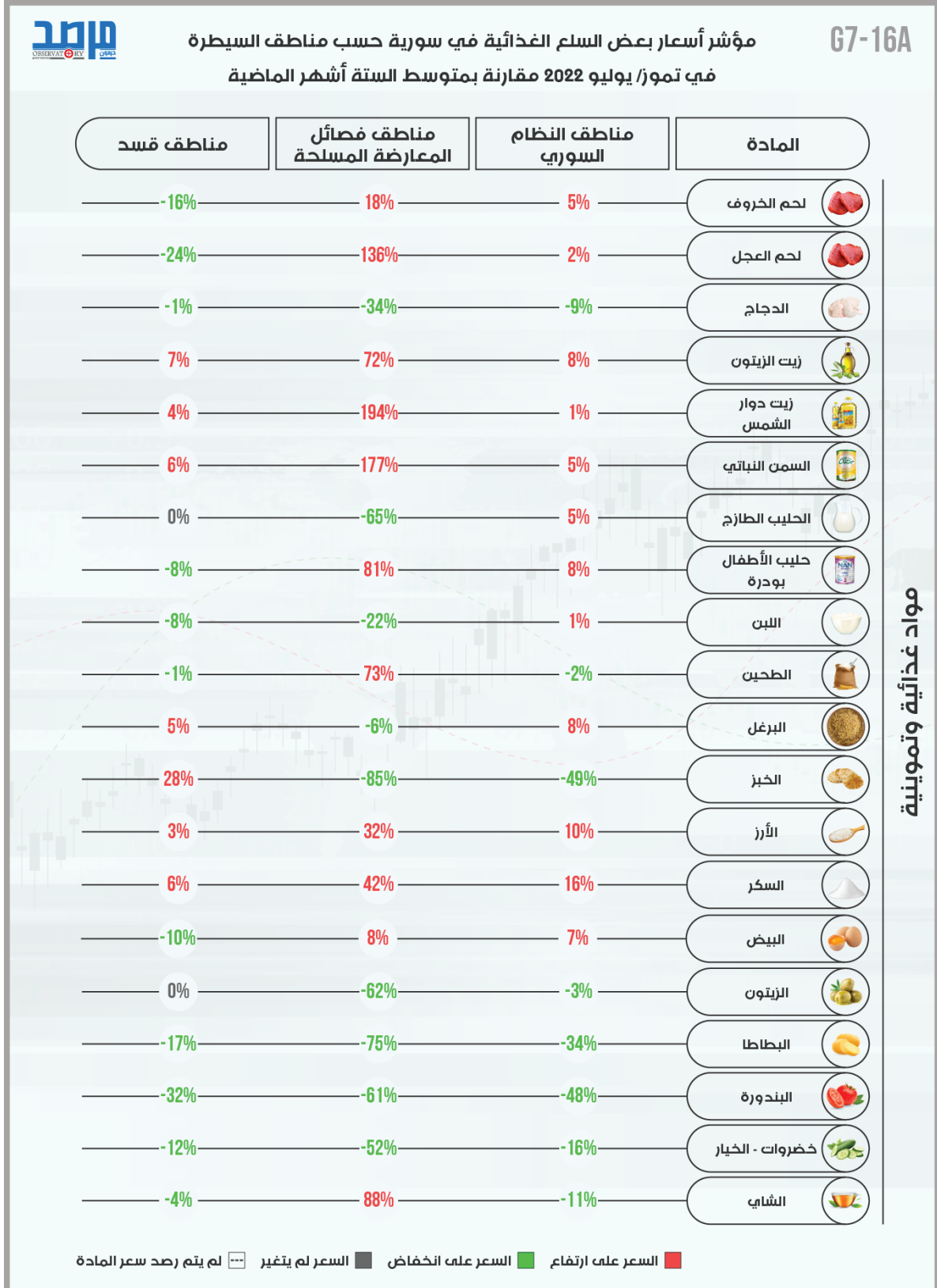
يُعد مؤشر الأوضاع المعيشية برصد التغييرات التي تطرأ على أسعار 36 سلعة وخدمة أساسية، تم تحديدها في الداخل السوري، وذلك عن طريق شبكة رصد تتوزع في مختلف الجغرافيا السورية، وتعتمد مبادئ وأصول الرصد المتعارف عليها دوليًا. يصنّف المؤشر قوائم الأسعار الواردة حسب مناطق توزع السيطرة، ويأخذ متوسط الأسعار في المحافظات المختلفة في كلّ منطقة سيطرة على حدة، ويعمل على تحليلها وتوضيح نسب الاختلاف على أساس شهري، ويوضّح أبرز المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر في حياة الناس بالداخل السوري.

مقارنة لأسعار المواد والخدمات الأساسية بين مناطق توزع السيطرة في سورية - تموز/ يوليو 2022		67-15	
مناطق سيطرة قسد	مناطق سيطرة المعارضة	مناطق سيطرة النظام	
77%	105%	100%	وسطية أسعار المواد الغذائية والتموينية الداخلة في المؤشر
56%	52%	100%	وسطية أسعار المحروقات الداخلة في المؤشر
54%	161%	100%	وسطية أسعار الخدمات الطبية: أسعار الدواء وكشفية الطبيب الداخلة في المؤشر
165%	103%	100%	وسطية أسعار الخدمات الأساسية: الإنترنت الداخلة في المؤشر
34%	51%	100%	وسطية أسعار الخدمات الأساسية: المياه والصرف الصحي الداخلة في المؤشر
111%	84%	100%	وسطية أسعار الإيجارات الشهرية الداخلة في المؤشر

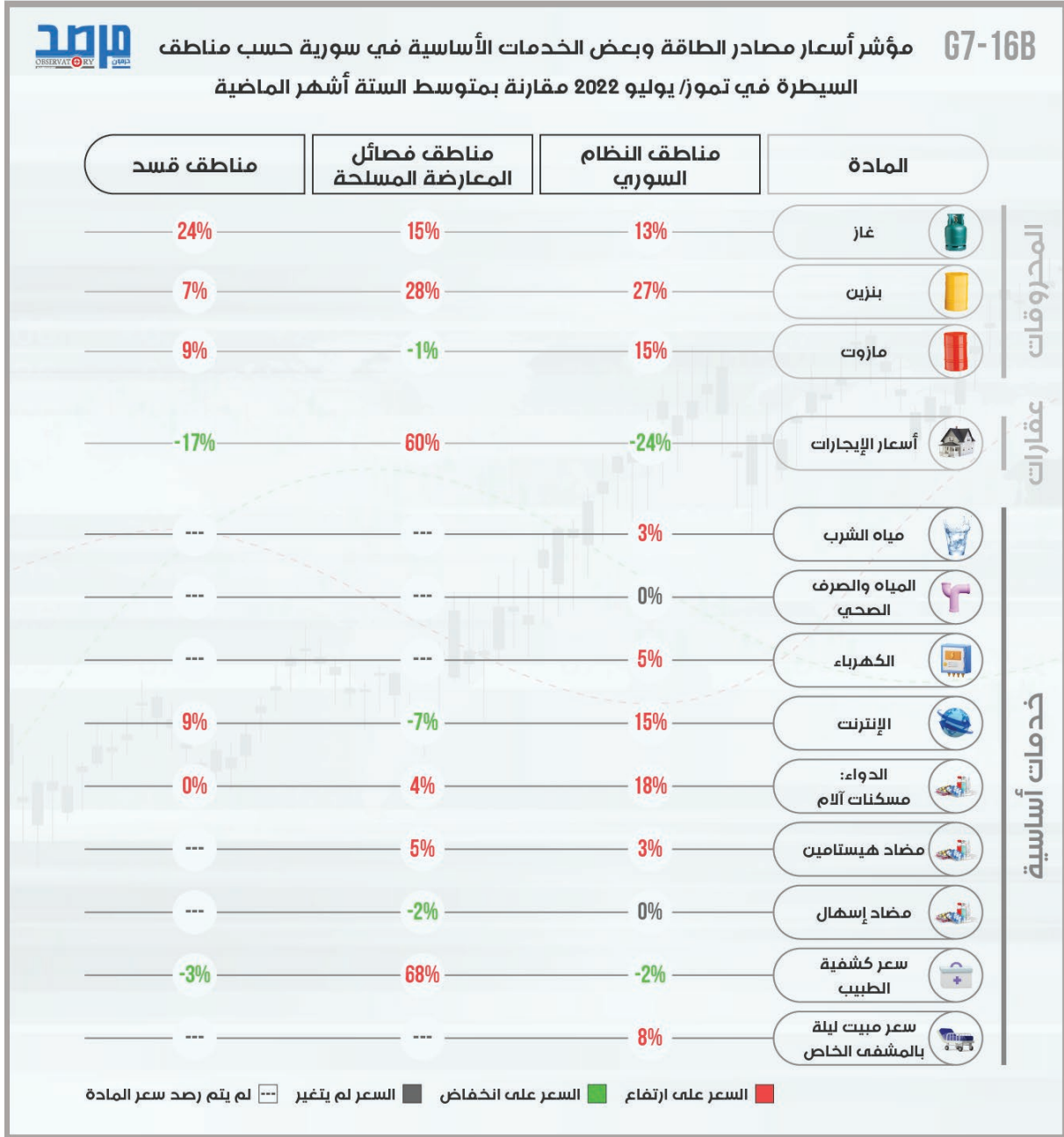
يظهر الجدول أعلاه نسب الفرق بين مناطق قسد والمعارضة مقارنة بمناطق النظام باعتبارها هي الأساس بالمقارنات بنسبة 100%

يُبيّن المؤشر الذي يقارن متوسط أسعار الفئات الأربعة المذكورة في الجدول، خلال شهر تموز/ يوليو، بين مناطق السيطرة المختلفة في سورية، وهو يتخذ من مستوى أسعار مناطق سيطرة النظام أساساً للمقارنة، لذا يوضع بنسبة 100%، أنّ متوسط أسعار المواد الغذائية والتموينية في مناطق سيطرة (قوات سوريا الديمقراطية/ قسد) هو أقلّ من مناطق سيطرة النظام، ويعادل 77% من أسعار مناطق سيطرة النظام، ومتوسط أسعار المواد الغذائية والتموينية في مناطق سيطرة المعارضة يعادل 105% منها في مناطق سيطرة النظام. كما يُبيّن أن وسطي أسعار المحروقات ينقص في تلك المناطق خارج سيطرة النظام (معارضة – قسد) عن متوسط أسعارها في مناطق سيطرة النظام، إذ تعادل 52% و56% بالترتيب، من متوسط أسعار مناطق سيطرة النظام، وتُظهر المقارنة أن متوسط أسعار الخدمات الطبية في مناطق سيطرة (قسد) هو أقلّ من مناطق سيطرة النظام، ويبلغ 54% منها، ومتوسط أسعار الخدمات الطبية في مناطق سيطرة المعارضة يعادل 161% منها في مناطق سيطرة النظام. وتُظهر المقارنة أن وسطي أسعار خدمات الإنترنت في مناطق سيطرة (قسد) هو أعلى من متوسط أسعارها في مناطق سيطرة النظام، إذ يبلغ 165% منها، في حين أن متوسط أسعار خدمات الإنترنت في مناطق سيطرة المعارضة تعادل 103% منها في مناطق سيطرة النظام. كما يُبيّن أن وسطي أسعار خدمات المياه الصرف الصحي استقر في مناطق سيطرة المعارضة و(قسد) منخفضاً على نحو كبير عن متوسط أسعارها في مناطق سيطرة النظام، إذ تعادل 51% و34% على التوالي من متوسط أسعار مناطق سيطرة النظام. أما متوسط إيجارات المساكن فقد ارتفع في تموز، في مناطق سيطرة (قسد)، ليبلغ 111% من متوسط إيجارات مناطق سيطرة النظام، وانخفض في مناطق سيطرة المعارضة دون متوسط إيجارات المساكن في مناطق سيطرة النظام، ويعادل 84% منها.

ويظهر الجدول التالي مؤشر أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية في مختلف مناطق السيطرة في سورية، خلال شهر تموز/ يوليو، مقارنة بمتوسط الأشهر الستة الماضية من العام 2022:



ويظهر الجدول التالي مؤشر أسعار مصادر الطاقة وبعض الخدمات الأساسية، في مختلف مناطق السيطرة في سورية، خلال شهر تموز/ يوليو، مقارنة بمتوسط الأشهر الستة الماضية من العام 2022:



ويتضمن الملحق المدرج في نهاية التقرير قائمة السلع والخدمات المشمولة بالمؤشر.

4. الأوضاع المعيشية في مناطق سيطرة النظام

تفاقت معاناة السوريين في مناطق سيطرة النظام السوري، خلال شهر تموز/ يوليو، وشملت الارتفاعات معظم السلع والخدمات العامة، ولم تسلم منها رسوم دفن الموتى إذ لحقها ارتفاع بنسبة تزيد عن 100%، حيث رفع رسم تخصيص القبر إلى 250 ألف ليرة، بعد أن كان 115 ألف، بذريعة غلاء مواد البناء، وشهدت أسعار المواد الغذائية في مناطق سيطرة النظام، خلال شهر تموز/ يوليو، قفزات متتالية في الأسعار، حيث ارتفعت أسعار معظم المواد الأساسية قبيل عيد الأضحى المبارك، بالرغم من تراجع القوة الشرائية بشكل كبير لدى المواطنين، وعاودت الأسعار ارتفاعها خلال الأسبوع الأخير من شهر الرصد. حيث تجاوز سعر كيلو السكر 5000 ليرة، ووصل سعر الأرز إلى 10 آلاف ليرة، وبلغ سعر اللتر من الزيت النباتي 16 ألف ليرة، وليتر زيت الزيتون 20 ألف ليرة سورية، أما سعر كيلو السمن النباتي فقد تجاوز 20 ألف ليرة، فيما وصل سعر كيلو الشاي إلى 37 ألف ليرة، وسعر صحن البيض 15 ألف ليرة، وتختلف هذه الأسعار بين محافظة وأخرى بنسب قليلة.

وشهد شهر تموز أزمة شح كبير في العديد من المواد الغذائية، وغياب بعضها من الأسواق السورية تمامًا، إضافة إلى تخفيض مندوبي المبيعات عدد جولاتهم، من ثلاث مرات في الأسبوع إلى مرة واحدة، تمهيداً لرفع أسعارها.

وارتفعت أسعار مستلزمات عيد الأضحى بنسبة تزيد على 30% مقارنة بما كانت عليه خلال عيد الفطر الماضي⁽⁹⁾، وتجاوز وسطي تكاليف المعيشة لأسرة سورية مكوّنة من خمسة أفراد، وفقًا لمؤشر جريدة «قاسيون» لتكاليف المعيشة، حاجز الثلاثة ملايين ليرة سورية (والحد الأدنى 1,881,858 ليرة سورية). وأشارت الصحيفة إلى حجم الهوة التي تفصل الحد الأدنى للأجور في البلاد (والذي لا يتجاوز 92,970 ليرة سورية) عن متوسط تكاليف المعيشة الأخذة بالارتفاع بشكل متواصل⁽¹⁰⁾.

وشهدت أسواق العقارات في مناطق سيطرة النظام، وخاصة في دمشق، حالة من الركود في حركة البيع والشراء، حيث أدى انخفاض الطلب على العقارات إلى انخفاض أسعارها⁽¹¹⁾، وعلى الرغم من ذلك تصدرت مدينة دمشق قائمة أعلى أسعار العقارات في العالم، من حيث متوسط أسعار الشقق إلى متوسط الدخل العائلي السنوي في عام 2022، بحسب موقع «Numbeo»، المتخصص بعرض كلفة المعيشة ومؤشرات الإسكان وغيرها من المؤشرات في مدن العالم.

ورفعت السورية للطيران، في 27 تموز، أسعار تذاكرها للوجهات العشر التي تسيّر رحلاتها إليها، ومنها رحلة داخلية إلى القامشلي، وكانت الشركة رفعت أسعار تذاكرها في الشهر الرابع من هذا العام أيضًا.

(9) <https://www.syria.tv/173495>

(10) <https://www.syria.tv/173581>

(11) <https://www.syria.tv/175129>

أزمة الطاقة والمحروقات

على الرغم من وصول توريدات عبر بواخر إيرانية إلى بانياس، في شهر تموز، ووعود سابقة بحلّ أزمات التوزيع، وعلى الرغم من رفع أسعار الوقود من جديد، فإن توزيع المحروقات ما يزال أدنى من الحصص المقررة، مع غياب شبه كامل لتوزيع الغاز في شهر تموز، بذريعة عدم كفاية عدد العمال في مراكز التعبئة، أو عدم وجود عبوات غاز فارغة، كما كان الحال في محافظة السويداء، حيث تسبب ذلك في ارتفاع سعر أسطوانة الغاز الفارغة إلى نحو 700 ألف ليرة، وتجاوز سعر تبديل جرة الغاز في الأسواق غير النظامية ما يزيد على 150 ألف ليرة، وذلك بالتوازي مع تصريحات رسمية عن كلفة جرة الغاز المرتفعة على الدولة بحدود 45 ألف ليرة، ما يعني احتمال رفع أسعارها لاحقاً.

واستمرت أزمة شح البنزين والمازوت، وأدى ذلك إلى ارتفاع سعر البنزين في السوق السوداء إلى نحو 8000 ليرة سورية، وتوقف كثير من حافلات النقل، بسبب عدم تزويدها بالمازوت، كما رفعت لجنة الأسعار في «محافظة دمشق» تسعيرة نقل أسطوانات الغاز الصناعي والمنزلي، ما أدى إلى ارتفاع أسعار المادة على البطاقة الذكية وخارجها، بين 150 و175 ألف ليرة للصناعي، وبين 100 و125 ألفاً للمنزلي.

وأدت أزمة شح المحروقات إلى ارتفاع كبير في أجور النقل، داخل المحافظات وبينها، وتفاقت أزمة المواصلات في جميع المناطق مع ارتفاع أجور النقل وتوقف العديد من المركبات.

وفي قطاع الكهرباء، شهدت معظم المدن السورية انقطاعات مديدة وطويلة للتيار الكهربائي، ووصلت معدلات التقنين إلى 22 ساعة في بعض المناطق، مع تمييز نسبي لدمشق، ونتج عن نقص ساعات الإمداد بالكهرباء أزمة شح في المياه في العديد من القرى والبلدات، نتيجة توقف المضخات.

وأعلنت الشركة العامة لكهرباء محافظة الحسكة، في 13 تموز/ يوليو، تشغيل عنتين فقط من أصل 4 عنتات في منشأة توليد السويدية ولمدة 15 يوماً، بسبب نقص كبير في مادة الغاز اللازمة لتشغيل عنتات توليد الطاقة.

وكانت الشركة السورية للنفط التابعة للنظام السوري قد أعلنت، في 24 تموز، استثمارات لاكتشاف حقول نفط جديدة، شمالي وجنوبي دمشق، وفي منطقة زملة المهر، من دون الإفصاح عن الجهات المستثمرة.

وفي انعكاس لأزمات الأحوال المعيشية والاقتصادية، وإزاء تزايد حالات الانتحار، أكد مدير عام الهيئة العامة للطب الشرعي، الدكتور زاهر حجوة، في تصريح لوسائل إعلام النظام السوري، في 20 تموز، تزايد حالات الانتحار منذ بداية العام حتى نهاية شهر حزيران، حيث بلغ عدد حالات الانتحار 93 حالة، منها 69 ذكراً و24 أنثى، وأضاف أن أعلى رقم سجل في حلب 25 حالة، وفي ريف دمشق 19 حالة، وفي طرطوس 12 حالة.

وقد احتلت سورية صدارة مؤشر الجريمة عربياً، حتى منتصف العام الحالي، والمرتبة العاشرة عالمياً ونسبة 67.47، وفق مؤشر Numbeo للبيانات.⁽¹²⁾

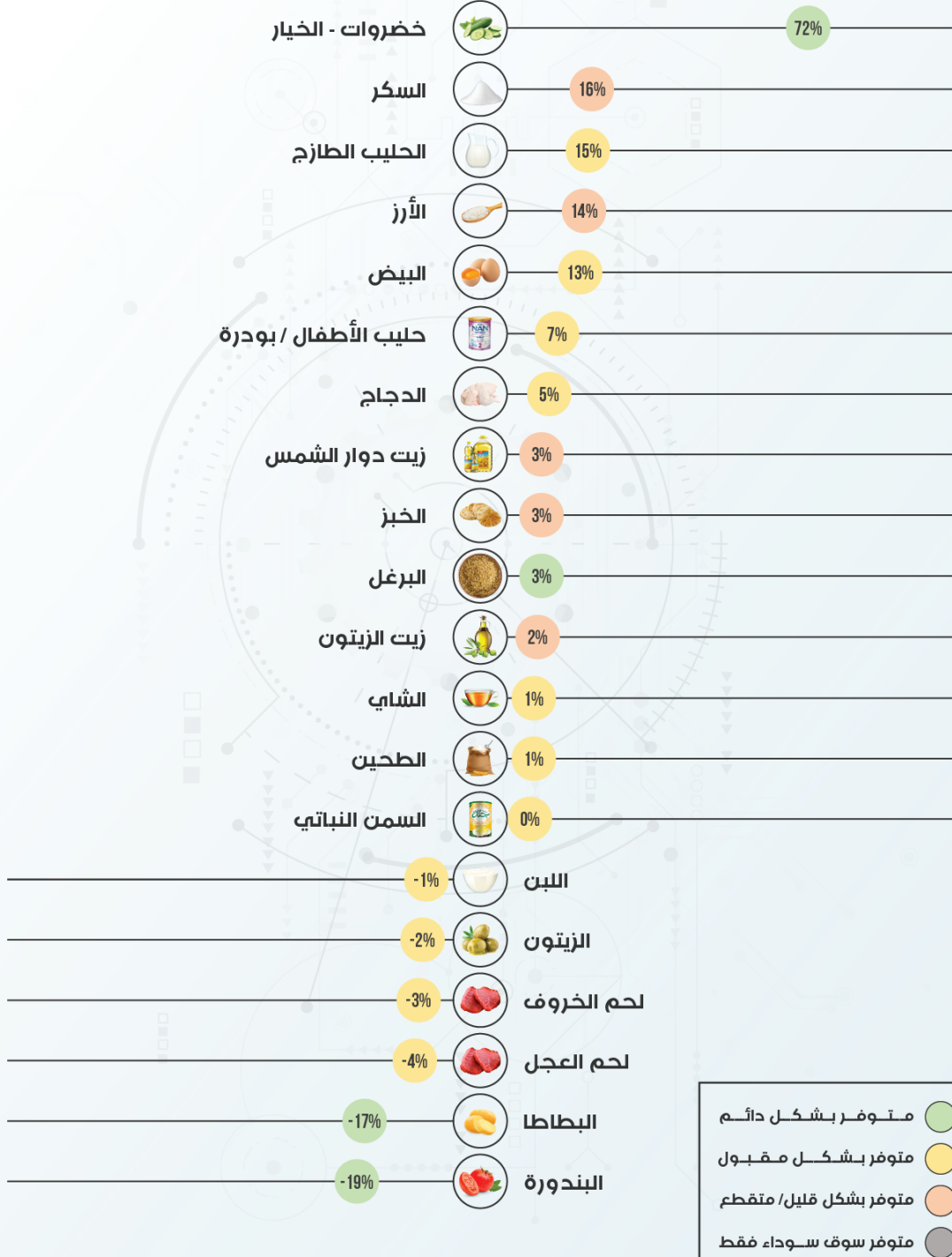
(12) <https://bit.ly/3CFi0d1>

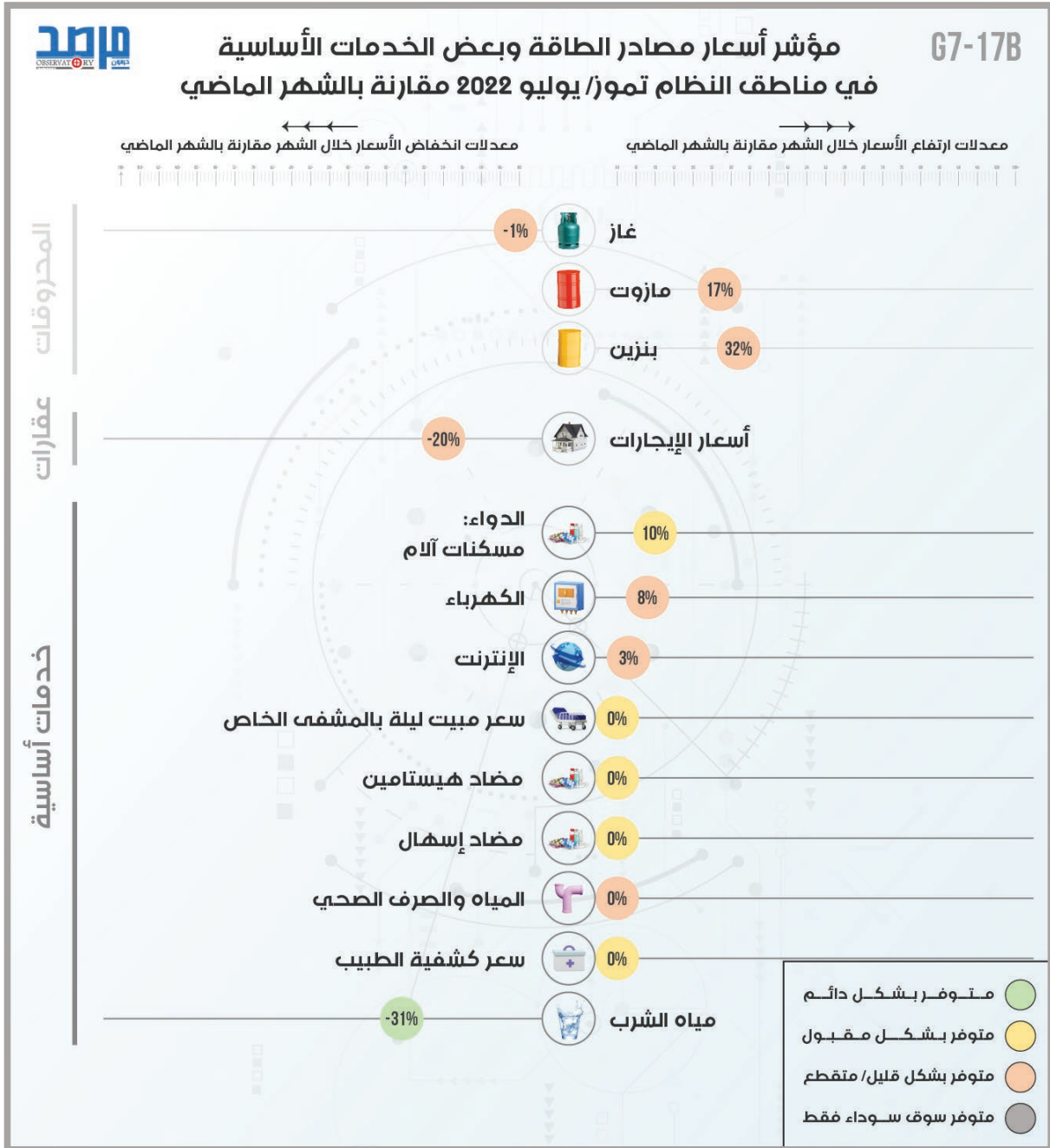
مؤشر أسعار بعض السلع الغذائية في مناطق سيطرة النظام خلال تموز/ يوليو 2022 مقارنة بالشهر الماضي

G7-17A

←←← معدلات انخفاض الأسعار خلال الشهر مقارنة بالشهر الماضي
→→→ معدلات ارتفاع الأسعار خلال الشهر مقارنة بالشهر الماضي

مواد غذائية وتموينية





5. الأوضاع المعيشية في مناطق سيطرة المعارضة شمال سورية

تواصلت أزمات غلاء الأسعار وتدهور المستوى المعيشي وتقلب سعر صرف الليرة التركية، وقلّة فرص العمل وتدني الأجور، في مناطق سيطرة المعارضة السورية في الشمال السوري، وسجّل فريق راصدي مركز حرمون ارتفاعات متفاوتة لعدد من السلع الأساسية والخدمات، في شهر تموز/ يوليو، إضافة إلى نقص كبير في المساعدات الإنسانية التي تقدمها جهات أممية ودولية ومنظمات إغاثية محلية، في حين انخفضت إيجارات المنازل نسبيًا من جراء توزيع بعض المنظمات الإغاثية عددًا من المنازل على النازحين في مناطق إدلب وشمال حلب.

وشهد شهر تموز جمودًا في حركة البيع والشراء، وحركة ضعيفة في أسواق الشمال السوري، قبيل عيد الأضحى، بالرغم من استقرار أسعار مستلزمات العيد، مع تدفق شبه مستقر للواردات من السوق التركي، حيث بلغت الصادرات التركية إلى سورية، خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري، 730 مليون دولار تنوعت بين المواد الغذائية والصناعية ومواد البناء والمواد الاستهلاكية⁽¹³⁾.

ورفعت الشركة التركية «AK Energy» المشغلة للكهرباء في ريف حلب الشمالي، أسعار الكهرباء، في 4 تموز، لمختلف الشرائح المنزلية والصناعية والتجارية، حيث أصبح سعر الكيلوواط للاستخدامات المنزلية 2.85 ليرة تركية بعد أن كان 2.45 للكيلو الواحد، وسعر الكيلوواط للاستخدامات الصناعية والتجارية 5.25 ليرات تركية، وسعر الكيلوواط للمرافق الحكومية 5.75 ليرات تركية.

في حين أعلنت شركة "تد" للمحروقات، التابعة لحكومة الإنقاذ العاملة في مناطق إدلب، حيث تسيطر هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقًا)، تخفيضًا طفيفًا لأسعار عدد من المحروقات، في 2 تموز، فانخفض سعر ليتر المازوت "المحسن" إلى 676 سنتًا أميركيًا، وسعر أسطوانة الغاز إلى 12 دولارًا و41 سنتًا. وعزت الشركة انخفاض الأسعار إلى انخفاضها من المصدر. بينما أبقى الشركة على أسعار البنزين وأنواع أخرى من المازوت، دون إجراء أي تخفيض لها.

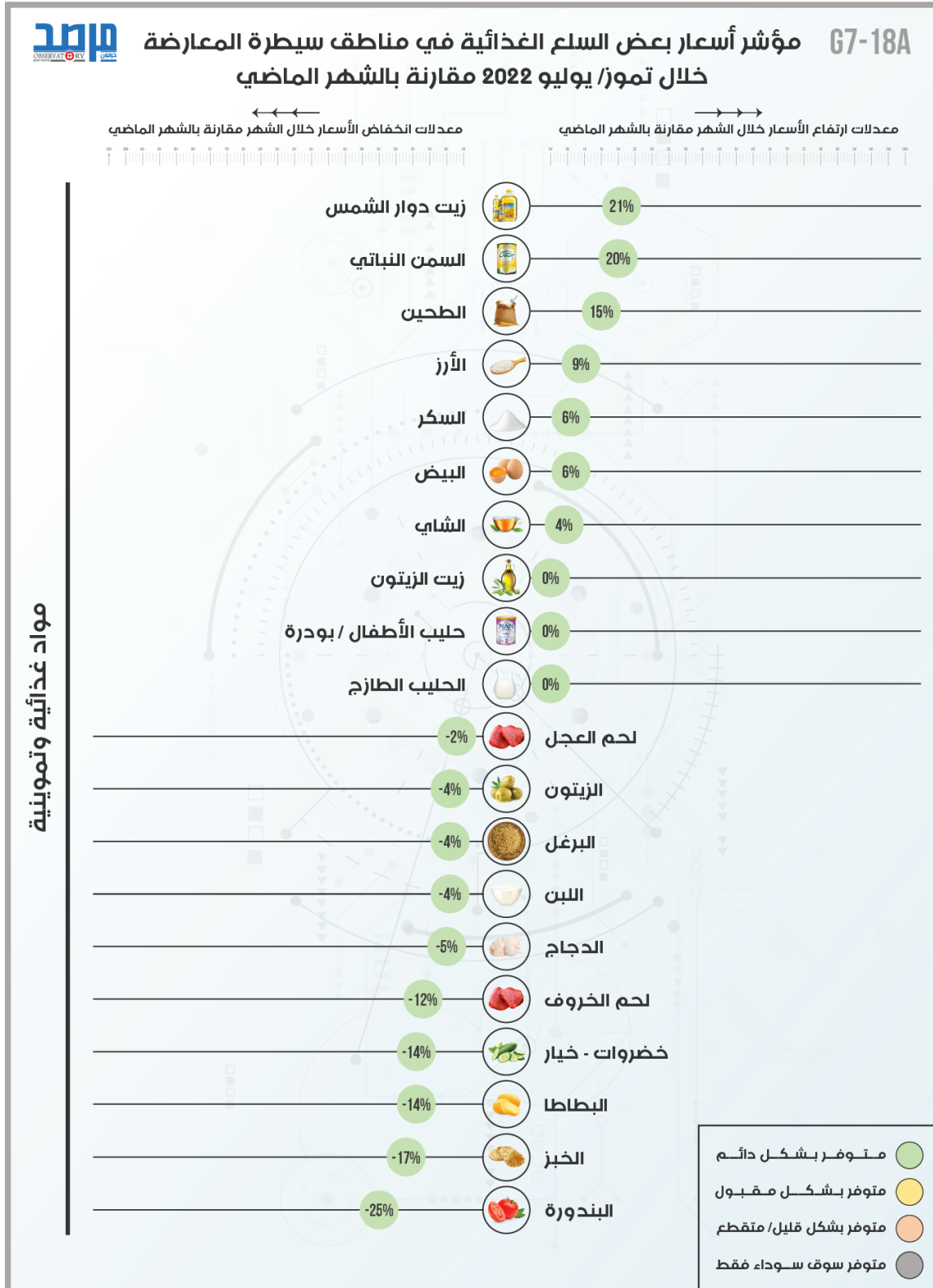
وعلى صعيد آخر، أعلنت المؤسسة العامة للحبوب التابعة للحكومة السورية المؤقتة (التابعة للائتلاف الوطني)، في 28 تموز، شراء نحو 12% فقط من القمح المنتج في الشمال السوري، مشيرة إلى أن كمية القمح المشتراة بلغت نحو 13952 طنًا.

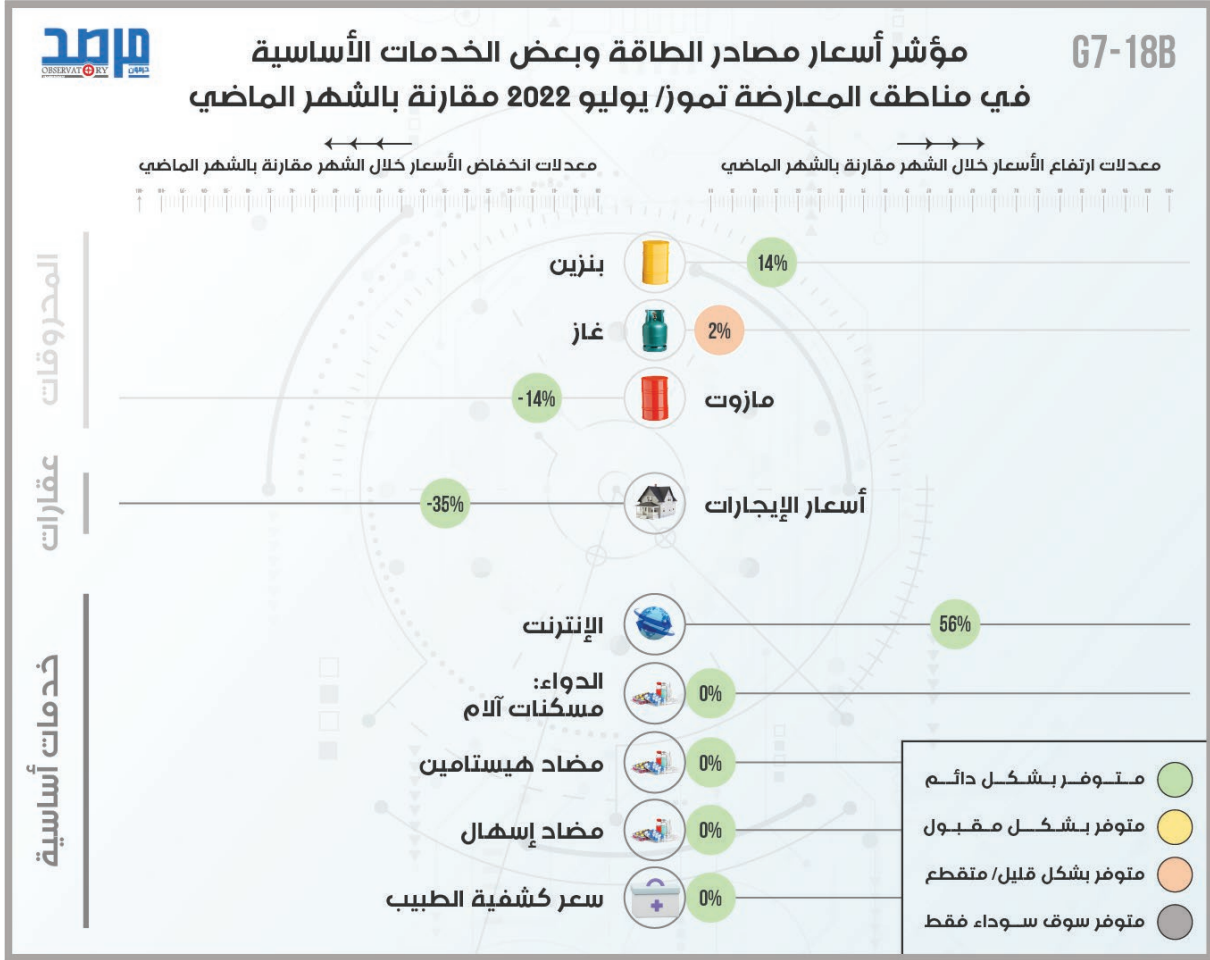
وعلى الرغم من توصل مجلس الأمن الدولي، في 12 تموز، إلى اتفاق لتمديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية للاجئين والنازحين السوريين عبر معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا لمدة ستة أشهر، ودخول مئات الشاحنات الأممية التي تحمل مساعدات إنسانية، فقد حذر فريق "منسقوا استجابة سوريا"، في 14 من تموز، من تزايد مؤشرات انعدام الأمن الغذائي في مناطق شمال غربي سورية، وانخفاض إنتاج مادة القمح في مناطق إدلب وحلب كافة، وأن الكميات المخزنة حاليًا غير قادرة على تأمين احتياجات المنطقة لأكثر من ستة أشهر فقط.

كما حذر الفريق، في بيان له في 31 تموز، من زيادة حد الفقر للسكان المدنيين في الشمال السوري إلى

(13) <https://www.syria.tv/173915>

مستويات جديدة بنسبة 0.53%؛ ما يرفع نسبة العائلات الواقعة تحت حد الفقر إلى 86.93%، وزيادة حد الجوع إلى مستوى جديد، بزيادة بنسبة 0.45%؛ ما يرفع نسبة العائلات التي وصلت إلى حد الجوع إلى 38.05%..





6. الأوضاع المعيشية في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية (قسد)

على الرغم من استقرار أسعار معظم المواد الأساسية في مناطق سيطرة ميليشيا «قوات سوريا الديمقراطية/ قسد»، خلال شهر تموز/ يوليو، تواصلت معاناة السوريين المعيشية في مناطق شمال شرق سورية، من جراء سياسات «الإدارة الذاتية» التي تهيمن عليها ميليشيا (قسد)، عبر فرض الإتاوات واحتكار المواد الأساسية والخدمات، وغياب الخطط التنموية في ظل انخفاض شديد بقيمة الرواتب والأجور.

وقد شهدت أسواق مدينة القامشلي، مطلع تموز، نقصًا حادًا في مادة السكر، تسبب في تجمع أعداد كبيرة من السكان أمام صالات البيع التابعة للإدارة الذاتية، والمعروفة باسم شركة «نوروز» الاستهلاكية، وأدى ذلك إلى ارتفاع سعر الكيلوغرام الواحد في السوق السوداء إلى 3000 ليرة سورية للنوعية المتوسطة، و3500 ليرة للسكر ذي النوعية الجيدة.

وشهدت أسواق العقارات في محافظة الحسكة ركودًا في حركة البيع والشراء، بسبب ارتفاع العرض، وسوء الوضع الاقتصادي، والضغط الأمني تحت تأثير العملية العسكرية التركية المحتملة باتجاه شمال شرقي سورية، ومع ذلك ارتفعت إيجارات الشقق السكنية في الحسكة ودير الزور على نحو كبير، جراء تدفق النازحين من مناطق سيطرة ميليشيا «قسد» في حلب.

وفي إطار ممارساتها الاحتكارية، رفعت «الإدارة الذاتية»، في 17 تموز، سعر لتر البنزين «الممتاز» في الحسكة، إلى 4160 ليرة، بعد أن كان 3160 ليرة للتر، وهو بنزين إيراني المنشأ، يُستورد إلى مناطق شمال شرقي سورية عبر إقليم كردستان العراق، كما رفع «مكتب النقل» في «إدارة المحروقات العامة» التابع للإدارة الذاتية سعر لتر المازوت الذي يباع من خلال تصاريح النقل المعروفة باسم «رخص السير» لأصحاب الحافلات، من 410 ليرات سورية للتر الواحد، إلى 1500 ليرة سورية للتر الواحد، وتسبب ذلك في توقف شركات النقل في 14 تموز.

وفرض موظفو لجنة المحروقات التابعة لميليشيا (قسد) على أهالي ريف دير الزور الغربي «إتاوة» بقيمة 2000 ليرة سورية عن كل عائلة، لقاء تسجيلها للحصول على كمية برميل واحد (159 لترًا) من مازوت التدفئة في الشتاء القادم. وأثارت قيم الضرائب المبالغ بها على التجار، التي قدرها موظفو «مديرية الضرائب» في «مجلس الرقة المدني» التابع لميليشيا (قسد) استياء تجار المدينة، الذين هددوا بالإضراب، ما لم تخفض الضرائب المفروضة عليهم والتي تجاوزت ملايين الليرات.

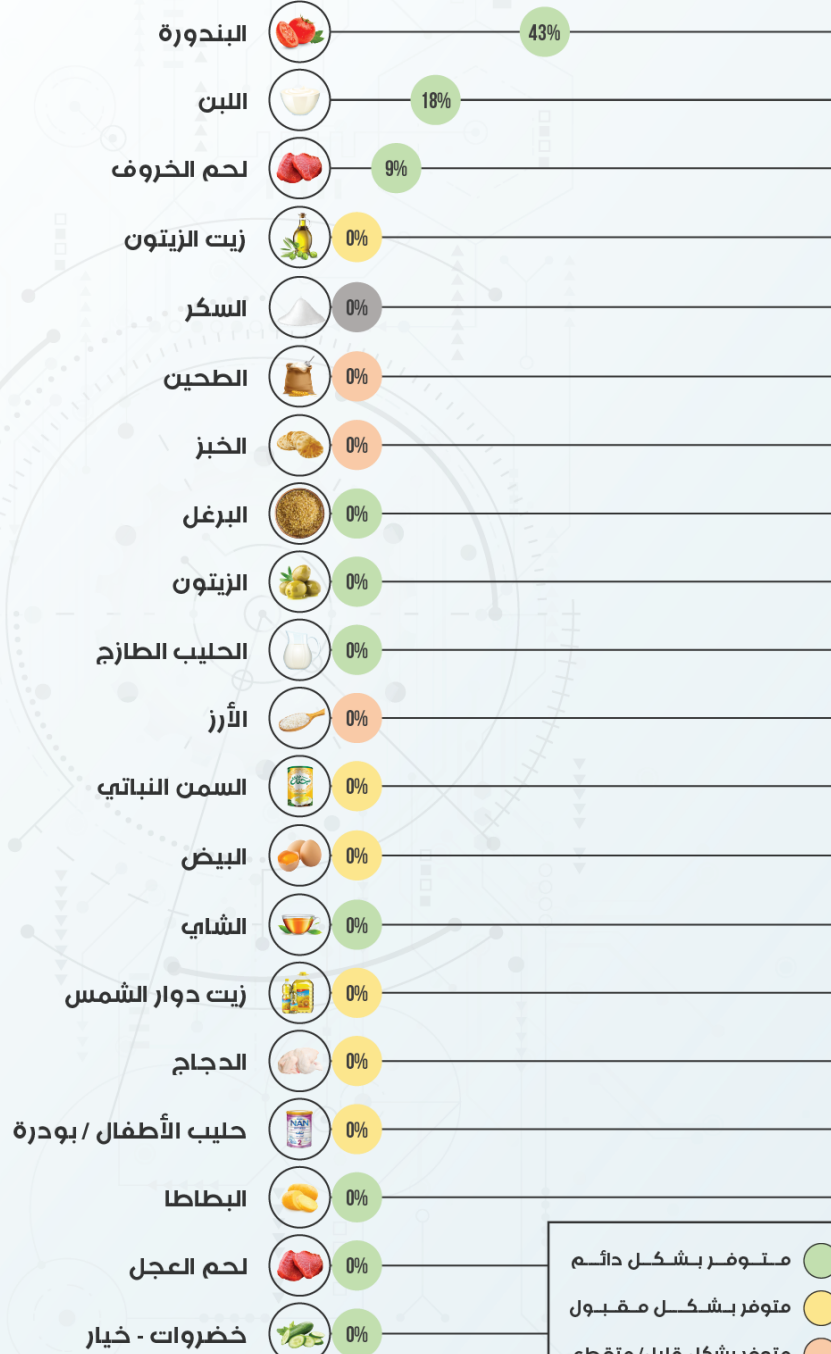
على صعيد آخر، أعلنت «الإدارة الذاتية»، في 29 من تموز، أن كمية القمح المتسلمة لهذا الموسم لا تغطي احتياج مناطقها لعام كامل، حيث بلغت كميات القمح المتسلمة نحو 388 ألف طن من القمح المُعد للطحن، ونحو 75 ألف طن من البذار الخام، في حين تبلغ حاجة مناطق شمال شرقي سورية من مادة القمح المعدة للطحن نحو 600 ألف طن سنويًا.

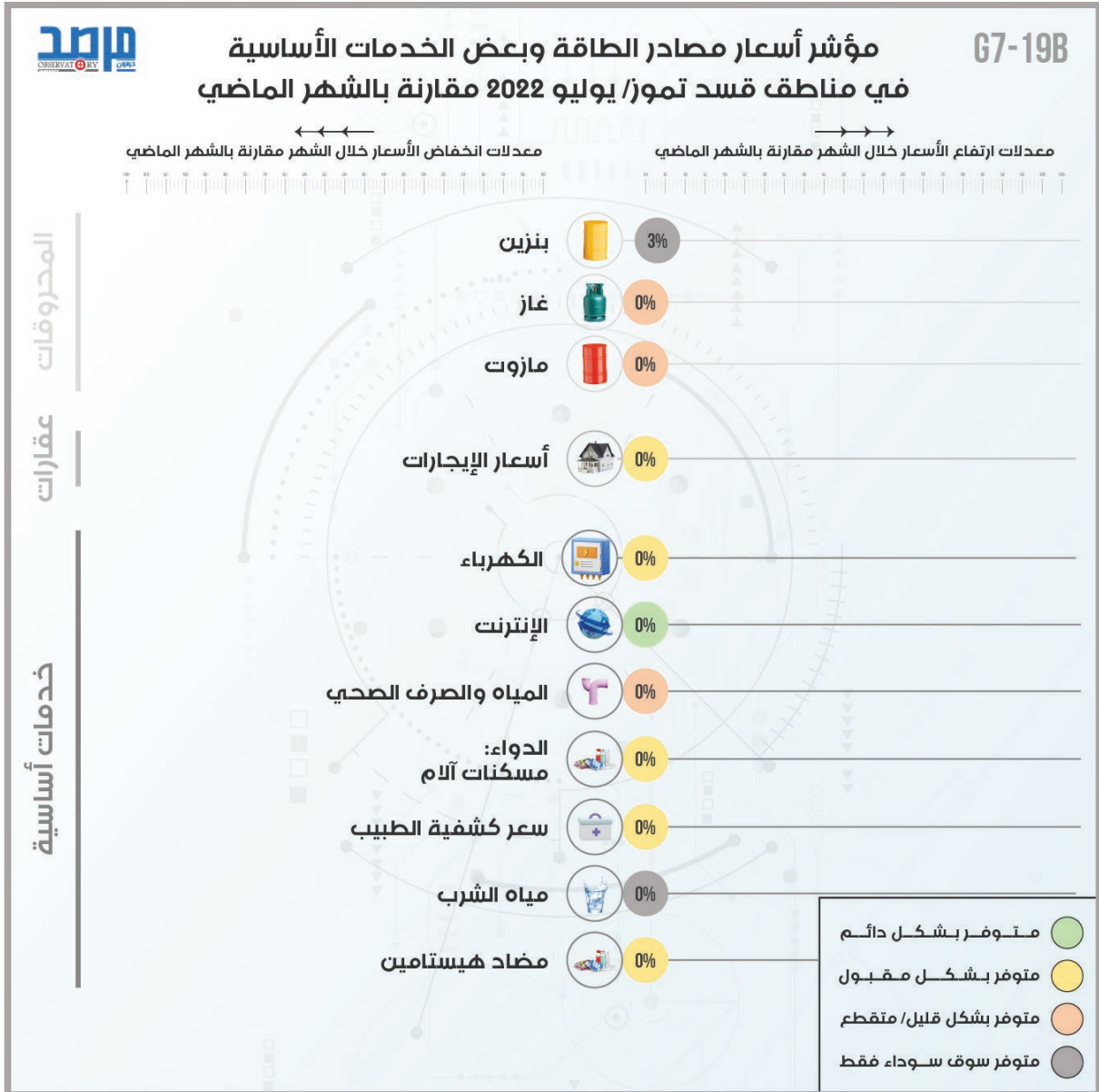
مؤشر أسعار بعض السلع الغذائية في مناطق سيطرة قسد خلال تموز/ يوليو 2022 مقارنة بالشهر الماضي

G7-19A

←←← معدلات انخفاض الأسعار خلال الشهر مقارنة بالشهر الماضي
→→→ معدلات ارتفاع الأسعار خلال الشهر مقارنة بالشهر الماضي

مواد غذائية وتموينية





ملحق السلع والخدمات المدرجة المشمولة بالمؤشر

المحروقات ومصادر الطاقة	الأعلاف	الخدمات الأساسية	العقارات	مواد غذائية وتموينية
الغاز	الشعير	الإنترنت	إيجارات المساكن	خضروات: بندورة
البزین	التبن	الكهرباء	أسعار بيع المساكن	خضروات: بطاطا
المازوت		مياه الشرب		خضروات: خيار
		مياه الصرف الصحي		خضروات: الزيتون
		كشفية الطيب		مواد تموينية: الرز
		مبيت ليلة بالمشفى		مواد تموينية: البرغل
		الأدوية: مسكن آلام		مواد تموينية: السكر
		الأدوية: مضاض هيستامين		مواد تموينية: الطحين
		مضاض إسهال		لحوم: لحم الخروف
				لحوم: لحم العجل
				لحوم: دجاج
				الخبر
				زيت الزيتون
				زيت دوار الشمس
				الحليب الطازج
				حليب الأطفال (بودرة)
				البيض
				السمن النباتي
				اللبن
				الشاي

ملاحظة: يقوم المؤشر المعتمد في هذا التقرير على 36 سلعة وخدمة مذكورة في هذا الجدول، وهي تشكل الاحتياجات الأساسية في الحياة اليومية.

Harmoon.org

OBSERVATORY
HARMOON

حرمون

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon Arřtırmalar Merkezi

Doha, Qatar:

Tel. (+974) 44 885 996

PO.Box: 22663

Istanbul, Turkey:

Tel. +90 (212) 813 32 17

PO.Box: 34055

Tel. +90 (212) 542 04 05

www.harmoon.org